الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تأملات يساري عربي

في الأزمة المالية للرأسمال المعولم

كريم مروة

كاتب

لست اقتصادياً.. ولست ضليعاً، من حيث المعرفة العلمية، بعلم الاقتصاد.. ولست ممن يملكون ثروة مالية مودوعة في بنك، ولا ممن يملكون عقاراً في منطقة من مناطق لبنان، بما في ذلك في قريتي الجنوبية التي ولدت فيها، حاريص.. ثروتي هي التي تأتيني من جهدي في الكتابة ومن جهد زوجتي في التعليم.

علاقتي المحدودة هذه بالاقتصاد وبعلم الاقتصاد لا تعفيني، وفق ما تعلمت من مرجعيتي الماركسية، في أقوال ماركس بالذات وفي أقوال لينين أيضاً، من ضرورة الإلمام بالحد الأدنى من المعرفة بالشأن الاقتصادي.

فالاقتصاد هو عصب الحياة في كل زمان وفي كل مكان، ولا يستطيع المواطن، في أي بلد، إلا أن يجتهد ليعرف أكبر قدر ممكن من الاقتصاد في مجالاته كافة، إذا كان يريد أن يعرف كيف يعيش، وفي أية شروط، وإذا كان يعتبر نفسه معنياً بالنضال مع سواه من أبناء بلده، ومن أبناء طبقته الاجتماعية، لتوفير الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعل حياته أفضل وأرقى وأكثر تطابقاً مع حاجاته. بهذا المعنى لا يستطيع أحد، ولا يحق له، أن ينأى بنفسه عن الاهتمام بالاقتصاد في بلده، وبالاقتصاد في العالم، على حد سواء. إذ هو، شاء أم أبى، لن يكون بمنأى عما تؤول إليه الأوضاع الاقتصادية في حركتها المالية خصوصاً، في بلده وفي العالم.

وغالباً ما تكون النتائج المترتبة على هذه الأوضاع سلبية بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود، ونادراً ما تكون إيجابية، وفي شكل محدود.

ولأنني أنتمي إلى اليسار منذ شبابي الباكر، ولأنني تسلمت مسؤوليات أساسية في حزب يساري، هو الحزب الشيوعي اللبناني، على امتداد أربعين عاماً من عمري، الذي يسير في اتجاه الحلقة الأخيرة منه، فقد كنت معنياً على الدوام بالاهتمام بالاقتصاد، بالقدر الضروري والممكن، معنياً، في شكل خاص، بتعزيز الدائرة الاقتصادية في حزبنا، في صيغتيها، العلمية والبحثية منها، والإنتاجية، في الآن ذاته. وهكذا وجدت نفسي مهموماً، منذ بدايات حياتي، بالشأن الاقتصادي في بلادي، كجزء من اهتمامي بالشأن العام، وبرغم أنني حاولت، وما زلت أحاول، أن أقرأ ما يتصل بالشأن الاقتصادي في لبنان وفي العالم العربي وفي العالم - وقد قرأت كثيراً- فإن تكويني الأكاديمي المحدود جعل معرفتي بالاقتصاد في الحدود الأولية، الضرورية، للمسؤول السياسي، وأعترف بأن قراءتي لسفر ماركس الأساسي "رأس المال" لم تكن كاملة، بل هي اقتصرت على فصول أساسية منه، لاسيما ما يتصل بالقيمة، وبفائض القيمة (القيمة الزائدة)، وبالأجور والأسعار والأرباح، وبالتراكم الرأسمالي الذي كان يرى فيه ماركس الموضوع الأساسي في الصراع والتنافس بين الرأسمال وبين أربابه، من جهة، وبين مشروعه هو، أي ماركس، من جهة ثانية، وكان يتم هذان الصراع والتنافس، في مشروع ماركس الاشتراكي، باسم الطبقة العاملة وسائر المنتجين بسواعدهم وبأدمغتهم، وهو المشروع العظيم الذي كان يرمي ماركس منه تغيير العالم، في الاتجاه الأكثر تقدماً، والأكثر حرية للبشر، والأكثر عدالة اجتماعية.

وأشهد أن هذا القدر من قراءتي لـ"رأس المال" ولكتابات ماركس الأخرى، السياسية منها والتاريخية خصوصاً، ولكتابات أنجلو ولينين ولآخرين من كلاسيكيي الماركسية ممن أتيحت لي إمكانية الوصول إلى بعض كتاباتهم وكتبهم، هذه القراءات هي التي جعلتني، منذ البدايات، لاسيما خلال فترة تحملي مسؤوليات سياسية، وهي التي تجعلني اليوم على وجه الخصوص، معنياً بالشأن الاقتصادي في بلدي وفي العالم، وهي التي جعلتني في السابق، وتجعلني اليوم، متابعاً للتحولات الجارية في هذا الشأن، مهموماً بالآثار السلبية التي يولدها النظام الرأسمالي في تطوره العشوائي، وحالماً مثل الملايين من أمثالي بالوصول إلى القدرة في ذات زمان، قدرة هذه الملايين بالذات، على تحقيق تحررها من هذا النمط المتوحش من علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي تكونت، ولا تزال تتكون، خارج أي قانون.

هذه المقدمة رأيتها ضرورية قبل الاسترسال في تأملاتي حول الأزمة المالية التي تواجه الرأسمال المعولم، وتواجه النظام الرأسمالي العالمي برمته، وتواجه العالم المعاصر كله، لكن هذه المقدمة، وتأملاتي المتصلة بها، لا تعني أنني أملك قدرة الخبير المالي والاقتصادي على الدخول في تحليل دقيق وعلمي لطبيعة هذه الأزمة، غير أن ما توفر لي فهمه من هذه الأزمة، ولا أظن أن بعض ما فهمته صعب على الفهم لمن يريد أن يفهم.

وما فهمته هو أن الرأسمال المعولم قد تجاوز، في طرائق تطوره، القوانين الموضوعية لكل عمل إنساني، لاسيما هذا النوع من العمل الذي يتصل بحركة المال، وبالتأثيرات التي يمارسها هذا المال في حياة البشر، وأول ما تجاوزه هذا الرأسمال المعولم في تطوره اللامحدود هو تحرره من الارتباط بقوانين تنظم حركته، إذ هو وضع لحركته قوانين تخصه هو بالذات، من دون أي حساب للبشر. لكن ما هو أخطر من ذلك، ربما، في سلوك أرباب الرأسمال المعولم، هو تجاوزهم حدود الدولة الوطنية، وحدود القارات، وحدود المؤسسات المالية والسياسية الرأسمالية العالمية ذاتها، التي وجدت جميعها لكي تنظم العمل المالي والاقتصادي والسياسي في آن معاً، وتشكل الولايات المتحدة الأميركية المكان الذي كان يرتع فيه هذا الرأسمال بحرية مطلقة، متجاوزاً كل القيود، وذلك تحت شعار الديمقراطية، الشعار الحق الذي أُريدَ ويراد به باطل، إلا أن هذا التجاوز الذي اختاره الرأسمال المعولم في حركته إنما بلغ ذروته في المرحلة التي أعقبت انهيار النظام الاشتراكي العالمي، إذ صوّر المنظرون لهذا الرأسمال المعولم، وصوّر المنظرون للنظام الرأسمالي في شكل عام، صوّروا الأمور كما لو أن انهيار النظام الاشتراكي قد حرم البشر من حقهم الطبيعي بالحلم بمستقبل أفضل لهم، في نظام تتوحد فيه الأقاليم الثلاثة الأساسية في حياة البشرية: الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية، وهذا التنظير للرأسمال المعولم وللنظام الرأسمالي هو الذي صار يعرف في الأدبيات المعاصرة بنظرية نهاية التاريخ، أي نهاية هذا الحلم بتغيير العالم وبقاء البشرية محكومة مدى الدهر بقوانين النظام الرأسمالي، وبالطبع فقد كان ذلك التنظير من أسوأ ما أنتجته هذه المرحلة الجديدة في تاريخ العالم، المرحلة التي كانت تتهيأ شروطها قبل انهيار النظام الاشتراكي، ثم سلكت طريقها إلى التحقق في أعقاب ذلك الانهيار، هذا التنظير العبثي، الذي حاول أصحابه لوي عنق التاريخ ولوي عنق قوانينه الموضوعية، قد جاءت الأزمة المالية الراهنة التي تعصف بالعالم الرأسمالي، وتهدد البشرية كلها، وتهدد بالأخص الأكثرية الساحقة من الناس بمستقبل أسود، جاءت لتؤكد أنه، أي هذا التنظير، كان مناقضاً للقوانين الأولية والأساسية للحياة على الكوكب، فليس صحيحاً، ولا يمكن أن يكون صحيحاً، أن للتاريخ نهاية.

لقد عرف العالم أزمات عديدة في تاريخه الحديث لكن أول أزمة رأسمالية كبرى شهدها العالم كانت تلك التي حصلت في عام ١٩٢٩ وامتدت إلى عام ١٩٣٣، وقادت العالم إلى حرب كونية خلفت دماراً بشرياً ومادياً لا تزال شعوب أوروبا، خصوصاً، تتذكره، وتتذكر مآسيها فيه، وترفض الانجرار وراء المغامرين في اتجاهه من جديد، وفي ظني فإن ذلك الذي حصل في أعقاب أزمة ١٩٢٩، أي الحرب الكونية، لن يتكرر على النحو ذاته، وفي اتجاهه، فشروط العصر الراهن لا تسمح بذلك، لكن الأزمات التي حدثت فيما بعد، ومنها أزمة النمور الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وأزمة البرازيل والأرجنتين في أميركا اللاتينية في مطالع تسعينيات القرن الماضي، قد تمكن الرأسمال العالمي، من خلال مؤسساته المالية الكبرى، من وضع حد لمفاعيلها.

والمعروف أن طبيعة الأزمات السابقة، بالمقارنة مع الأزمة الراهنة، الأزمات المتصلة بالإنتاج، كانت مختلفة عن طبيعة الأزمة الراهنة، إذ أن تلك الأزمات كانت تحل بإتلاف الفائض من الإنتاج، عندما كان يزداد العرض عن الطلب، من أجل خلق التوازن الطبيعي في السوق بين العرض والطلب، وبرغم أن مثل تلك التدابير كان يصيب القسم الأعظم من الناس في كل بقاع الأرض، فإن الرأسمال قد ظل محافظاً على ذاته، قادراً على تجديد نفسه، وعلى تجاوز أزماته، كلما كانت تظهر إلى الوجود، من دون أن يأخذ في الاعتبار العواقب الخطيرة التي كانت تصيب الملايين من البشر من جراء تلك التدابير، إلا أن الأزمة الراهنة إنما تختلف في طبيعتها عن تلك الأزمات السابقة، بما فيها أزمة ١٩٢٩، وتتجاوزها بالآثار التي تولدت وتتولد عنها، فهي أزمة ناتجة في الأساس عن المضاربات، المضاربات في البورصة، وفي العقارات، وفي الاقتصاد الريعي، وهي مضاربات لا صلة ضرورية لها بالإنتاج الحقيقي للخيرات المادية، وهذا ما شهدناه في الارتفاع الجنوني في أسعار النفط والغاز، وفي الارتفاع الجنوني في العقارات وفي مشتقات مواد البناء، ذلك أن الرأسمال المعولم الذي حرر نفسه من القوانين الطبيعية، وتجاوز في شكل متعسف الحد الأدنى لرقابة الدولة، الرقابة القانونية الرامية إلى تنظيم حركته، وليس للتدخل المباشر في شؤونه، هذا الرأسمال قد سمح لنفسه، استناداً إلى حريته المطلقة هذه، في أن يمارس كل أنواع الأعمال المالية، لاسيما غير الشرعية منها، وغير الإنسانية على وجه التحديد، وكان من أخطر أشكال تلك الأعمال ما تمثل بتجارة الرقيق الأبيض، وبالاستخدام المفرط وغير القانوني وغير الإنساني لعمالة الأطفال، وبتجارة المخدرات، وبتجارة السلاح، وبإثارة الحروب المحلية بهدف خلق أسواق لهذا السلاح، وبتبييض الأموال الناتجة عن مثل هذه الأعمال، لذلك لم يكن مستغرباً أن يفيق العالم فجأة على هذه الأزمة المالية التي هزته، والتي لا نعرف إلى أي مدى ستتمكن التدابير المتخذة من قبل الدول الرأسمالية الكبرى من وضع حد لهذه الأزمة وتجنيب العالم نتائجها الكارثية.

تطرح هذه الأزمة المالية الكبرى سؤالاً كبيراً، سؤالاً كثرت محاولات الإجابة عنه، وتعددت الاجتهادات والنظريات بشأنه، لكنها لم تأت بالجواب المنطقي المقنع، لأمثالي في الأقل، الجواب المنقذ من الكوارث، هذا السؤال الكبير هو السؤال المتصل بتحديد المعنى الحقيقي للعولمة الرأسمالية المعاصرة، وبتحديد الاتجاه الذي يسير فيه هذا الرأسمال المعولم، وإلى متى، وبأية كلفة للبشر عموماً، وللكوكب الأرضي في بيئته وفي محيطه الخارجي. ولقد أتيح لي، منذ تسعينيات القرن الماضي، أن أحضر العديد من الندوات التي نظمت في بعض البلدان العربية، حول العولمة بعامة، وحول العولمة الرأسمالية بخاصة، كما تقصدت أن أبحث عن الكتب والكتابات، التي تعالج الموضوع.

وقرأت الكثير منها واستمعت إلى شروحات أصدقاء لي من كبار خبراء المال والاقتصاد، لكنني أعترف بأن ما قرأته وما سمعته كان، في معظمه، كلاماً أيديولوجياً في أحد اتجاهين، يساري رافض أيديولوجياً لفكرة العولمة، ويميني مبرر لها من دون إقناع، أو شارح لها ولطبيعتها، في شكل يشبه الموضوعية، وكان بعض آخر مما قرأته وسمعته عن الظاهرة يحاول جاهداً تقصي الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ولادتها، من دون أن يوفق إلى تقديم ما هو ضروري لمعرفة النتائج التي سيقود لها التطور المتسارع للظاهرة. وقد وجدتني، في مرحلة لاحقة، في ضوء استشراء الظاهرة، في حاجة إلى العودة إلى ماركس، فقرأت بعض فصول كتابه "رأس المال"، لاسيما ما يتعلق منها بالتراكم الرأسمالي وباتجاهاته التاريخية، فاكتشفت ما لم أكن قد انتبهت إليه، في قراءتي الأولى لماركس، أن عبقري الألفية الثانية كان يستشرف في كتاباته عن التراكم الرأسمالي تحول الرأسمال من رأسمال وطني إلى رأسمال عالمي سيستولي على العالم ويتحكم بمصائره، من دون أن يغامر، أي ماركس، في الحديث - ولم يكن ذلك ممكناً بالنسبة إليه في ذلك التاريخ - عن المواصفات التي صارت تميز الرأسمال المعولم المعاصر. لكن ماركس دعا، في مشروعه الاشتراكي البديل، إلى تأسيس قوة عالمية تنافس هذا الرأسمال المعولم في السيطرة على مصائر العالم، في شكل إنساني، ثم أنني اكتشفت، في الوقت عينه، أن العولمة لا تنحصر في الرأسمال وحده، بل هي تتجاوز هذا الرأسمال ودوره وفعله، وما أرمي إليه بقولي هذا هو أن الرأسمال المعولم قد ولّد معه منجزات علمية كبرى لصالح تطوره هو، مقدماً في الآن ذاته، في هذه الإنجازات، تقدماً كبيراً للتطور الإنساني بشكل عام. في هذا السياق لابد من الإقرار بواقع جديد ومهم هو أن وظيفة ودور الرأسمال المعولم، في الشروط التي أشرنا إليها، قد قادا العالم، في التطور العاصف لهذا الرأسمال، إلى مرحلة جديدة من تاريخه، وإذا كان هذا الرأسمال، خلال ثلاثة أرباع القرن من وجود نظام عالمي اشتراكي، محدود القدرة، فإن انهيار هذا النظام النقيض قد هيأ له الشروط لكي يتابع تطوره، من دون معيقات من أي نوع.

الحقيقة الكبيرة التي اكتشفتها، وأنا أقرأ وأتابع السجلات حول العولمة، أن الرأسمال المعولم قد قاد العالم في تطوره إلى وحدة موضوعية غير مسبوقة في التاريخ. ووحدة العالم هذه إنما تعبر عنها، في شكل واضح، أوتوسترادات المعرفة وأوتوسترادات الاتصالات، وهي إنجازات بالغة الأهمية بالنسبة إلى مستقبل البشرية، لكنهما، بالمقابل، تشكلان مصدر بؤسه وقلقه على مستقبله، لأنهما غير محكومتين بقوانين تنظم استخدام البشر لهما في شكل يخدم مصالحهم ويؤمن لهم مستقبلاً أفضل، ذلك أن الذي يتحكم بهذه المنجزات العظيمة هو الرأسمال المعولم ذاته، ولمصالحه هو، وضد مصالح البشر، كما يستخدمه، خارج القوانين التي تنظمه، المتطرفون من كل الأنواع، الذين يعملون على تدمير حياة البشر في بلدانهم وفي البلدان الأخرى، من نوع ما حصل ويحصل في نشاط بن لادن وأمثاله في كل الأمكنة في عالمنا المعاصر.

إن وحدة العالم هذه هي وحدة موضوعية، كنتاج طبيعي للتطور العاصف الذي شهدناه خلال هذه الحقبة ابتداءً من الربع الأخير من القرن الماضي وصولاً إلى العقد الأول من القرن الجديد، وكون العالم قد صار موحداً، من الناحية الموضوعية، فقد صار كل حدث يقع في آخر منطقة في العالم يصيب على الفور، في صيغة من الصيغ، العالم في المنطقة الأخرى منه.

وبدأت تتكون حضارة عالمية جديدة، وثقافة عالمية جديدة، بفعل هذه الوحدة الآخذة في التكون بسرعة مذهلة، حضارة وثقافة لا تلغيان، بالضرورة، ما خلفته الحضارات القديمة من عظيم، ولا تلغيان، بالقطع، الأساسي من ثقافات الشعوب، وهي متعددة في أنواعها وفي مصادرها التاريخية، الحضارة العالمية الجديدة، والثقافة العالمية الجديدة، هما، في الأساس، من نتاج التطور الهائل للعلوم وللتقنيات وللمعرفة ولوسائل الاتصالات، لكنهما، في الوقت عينه، من الناحية المبدئية، تشكلان خلاصة التفاعل الحضاري والديمقراطي بين الثقافات على اختلافها، غير أن العائق الذي يحول دون تطور هاتين الحضارة والثقافة العالميتين في الاتجاه الذي يخدم مصالح البشر جميعاً إنما يعود، في الوقت الراهن ولزمن لا نستطيع تحديده، إلى هذه الهيمنة التي يمارسها الرأسمال المعولم، الفالت من عقاله، على مصائر البشرية، وهو ما تشير إليه بوضوح الأزمة المالية الراهنة لهذا الرأسمال المعولم.

خلاصة تأملاتي هذه، التي تنقصها المعرفة الحقيقية بعلم الاقتصاد، والمعرفة الحقيقية بالمال وبحركته، تقودني إلى تقديم بعض الاستنتاجات، ربما بقدر غير كاف من البراهين والأدلة، لكن بقدر كبير من الرغبة والحلم في التغيير، استناداً إلى مشروع ماركس الأصلي، معدلاً في الإتجاه الذي يجعله أكثر تطابقاً مع العصر ومع تحولاته.

الاستنتاج الأول: هو أن وحدة العالم التي أشرت إليها هي وحدة موضوعية، وعلينا أن نتعامل معها كحقيقة تاريخية خارج التصنيف الأيديولوجي لها.

وهذا الإقرار بوحدة العالم إنما يرمي إلى جعل الشعوب، الصغيرة منها خصوصاً، تدرك أنها لا تستطيع أن تبقى في منأى عما يجري من تحولات في العالم، في الإيجابي من هذه التحولات، وفي السلبي منها في الوقت الراهن، على وجه الخصوص، وهذا الإقرار بوحدة العالم يقضي بأن يخرج المغلقون على هوياتهم القديمة من الأسر الذي يضعون أنفسهم فيه، وأن يدخلوا في العصر، من دون التخلي عن هوياتهم، ولكن بالإقرار بأن هذه الهويات بحاجة دائمة إلى أن تتفاعل مع تحولات العصر وتغتني بها.

الاستنتاج الثاني: هو أن الدولة الوطنية ما تزال بحاجة إلى أن تتوطد مواقعها، وأن يتعزز دورها كناظم للحياة في بلدانها، خلافاً لما شاع، بعد انهيار التجربة الاشتراكية كرد على المبالغة في إعطاء الدولة وظائف تتجاوز دورها. ذلك أن وظيفة الدولة، بهذا المعنى، إنما تتحدد في الرقابة على حركة الاقتصاد الرأسمالي، وعلى همجيته وتوحشه، الرقابة خصوصاً على تجاوزه غير المشروع للأنظمة وللقوانين، وتجاوزه غير المشروع لحقوق الناس في أبسط أولوياتها. إلا أن هذه الدولة لا يمكن، في العصر الحالي، وفي شروطه، إلا أن تكون دولة حق وقانون ومؤسسات، حتى في ظل النظام الرأسمالي المهيمن على العالم.فمن شأن هذه الوظيفة وهذا الدور للدولة في العالم المعاصر أن يمنعا وقوع ظاهرات تتكرر في البلدان المتقدمة وفي البلدان المتخلفة، من نوع الدخول في الجريمة المنظمة، وفي الفساد، وفي سرقة خيرات المجتمع، وفي الإفقار النسبي والمطلق للأكثرية الساحقة من الناس، وفي تدمير البيئة، وفي الاعتداء على المحيط الخارجي للكوكب، من دون حساب للعواقب المترتبة على ذلك.

الاستنتاج الثالث: هو أن الاتحادات التي نشأت والتي تنشأ في مناطق مختلفة من العالم ينبغي أن ترتقي إلى مستوى القدرة على لعب دور ناظم للحياة الاقتصادية في بلدانها، ولحركة الرأسمال خصوصاً، أسوة بما يفترض أن تقوم به الدولة في كل بلد، واستكمالاً رشيداً لدورها على صعيد الاتحادات الآخذة في التشكل في مناطق مختلفة في العالم.الاستنتاج الرابع: هو أن منظمة الأمم المتحدة باتت بحاجة إلى أن تستعيد دورها الذي من أجله أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو دور لا يتعلق فقط بإقرار السلم، وبالعمل على حل النزاعات، وبالعمل على إعطاء الشعوب كافة، والقوميات الصغيرة والأقليات القومية، حقوقها، حقوقها، بما في ذلك حقوقها في تقرير مصائرها بحرية، بل هو دور يجب أن يتجاوز تلك الوظيفة الأصلية إلى الرقابة على الرأسمال المعولم، من أجل منعه من تجاوز القوانين العامة، على حساب حقوق الشعوب والأمم، وحقوق البشر، ووضع القوانين الضرورية لتحقيق هذا النوع من الرقابة. هذا الدور للأمم المتحدة هو أشبه بحكومة عالمية، شرط ألا يبقى حق النقض مقتصراً على الخمسة الكبار، بل ينبغي أن تتمتع به دول كبرى من الأطراف، إضافة إلى ألمانيا، مثل البرازيل والهند واليابان، ودولة أفريقية من الدول الكبرى المستقرة أمنياً واقتصادياً.الاستنتاج الخامس: هو أن هذه الأزمة المالية العاصفة إنما تتطلب من الطامحين إلى التغيير في بلداننا، باسم اليسار خصوصاً، بمدارسه المختلفة، أن يجهدوا بكل طاقاتهم لصياغة برنامجهم، أو برامجهم الرامية إلى تحقيق هذا التغيير، وهو جهد يقضي بالربط بين ما تحقق في القرن الماضي من إنجازات باسم الاشتراكية، ثم تبدد على يد من تقدموا لوضعه موضع التطبيق، وبين ما حصل من متغيرات في العصر الجديد، في ظل العولمة الرأسمالية، من إنجازات علمية، ومن كوارث اقتصادية ومالية وبيئية دفع الملايين من حياتهم الثمن الباهظ لها، إلا أن هذا الجهد المطلوب لتحقيق التغيير في الاتجاه الذي أشير إليه إنما يقضي بالتزام الواقعية، وبعدم الوقوع في أسر الماضي وفي الحنين إليه، وعدم الدخول في تنظيرات سياسية عشوائية وعدم سلوك طرائق في النضال تقود إلى تدمير الهدف المنشود وإلى تدمير الحلم البشري المتصل به.

تلك هي تأملاتي كمواطن عربي، تأملاتي التي أوحتها لي الأزمة المالية التي وضعت العالم على شفا كارثة كبرى، وتلك هي بعض استنتاجاتي التي استخلصتها من قراءاتي لهذه الأزمة ولمفاعيلها الراهنة في الأقل.

على هامش (حوار الأديان)

أ.د. محمد الدعمي

قد تبدو رؤيتي التخيلية لفكرة حوار الأديان مثيرة للتندر، إذ أنها أقرب إلى رؤية رسام كاريكاتير يطلب منه بلورة الفكرة على شكل تخطيط بالقلم الرصاص: فهو لابد وأن يصور عدداً من الرجال الطاعنين بالعمر، مع لحاهم البيضاء وشعرهم الأبيض المسترسل على صدورهم وأكتافهم، ليرمز كل واحد من هؤلاء "القدماء" إلى دين معين: فذو الرداء الأبيض يمثل، ربما، الإسلام، بينما يمثل صاحب الرداء الأسود المسيحية أو اليهودية، وذوو الملابس البرتقالية يمثلون الأديان الآسيوية الكبيرة كالهندوسية والبوذية والكونفشيوسية، من بين سواها من الأديان العملاقة.

وبالمناسبة، فإن رسام الكاريكاتير لابد أن يحاول أن يجعل الشيخ الذي يمثل كل دين بحجم كبير، باعتبار أن حجمه يمثل عدد البشر الذين يتبعونه، وهكذا، وبذلك سيضطر فنان الكاريكاتير أن يجعل الرجال الذين يمثلون الأديان الصغيرة (باعتبار عدد معتنقيها، كاليهودية والبهائية و"الساينتولوجية" (scientology) يبدون صغار الحجم، وهكذا.

على كل حال، وبغض النظر عن هذه الرؤية "الكاريكاتيرية" المدهشة التي يمكن أن تجمع الأديان، رجالاً مرسومين، جالسين على مائدة حوار مستديرة واحدة، فإن الفكرة بحد ذاتها بحاجة ماسة إلى مداخلات فكرية وتحليلات نقدية كي لا يخطأ العالم أهداف الفكرة، فكرة الحوار، الطيبة البنّاءة التي ترنو إلى السلام ولا محبة، وكي لا نبقى ندور في حلقات مفرغة لا يمكن أن تنقي دواخلنا من شحنات التحامل والتعالي وعقد التفوق والعصبيات.أذكر مرة، أني قلت لولدي: "مادام صاحب المطعم مسلماً، إذاً، الأكل نظيف، فلا تقلق"! والحق يقال، فإن ولدي قد صعقته هذه الخلاصة الجارفة التي كما يبدو، لا تتناسب مع ما لقنته لأبنائي من أفكار متسامحة مع الأديان الأخرى مبتناة على التآخي البشري. لذا فإنه رمقني بنظرة استغراب مشحونة بشيء من خيبة الأمل، باعتبار أن مثل هذه الخلاصة غير متوقعة من رجل مثلي! وباعتبار ان النظافة هي ليست من سجايا المسلمين فقط، كما لقننا بعض الجهلة على سنوات الطفولة والسذاجة. صحيح أن النظافة هي من قواعد السلوك الإسلامي ومن الشروط المسبقة لعبادات هذا الدين، إلاّ أن تعميمات من هذا النوع أعلاه هي المسؤولة عما علق ويعلق في دواخلنا ودواخل أبنائنا من مفاهيم خاطئة تقود إلى الشعور بالتعالي، ومن ثم إلى الشعور بالخيلاء وبالاختلاف؛ هو، في حقيقته، منبع الصراع ومعمل التعصب: فاختلافي عنك في الانتماء الديني يجعلني أحاول تبرير فكرة خاطئة تفيد بأن ديني الذي أهداه لي أبي وأمي، بالتوريث وليس بالاختيار، إنما هو دين أفضل من دينك، وهكذا. لذا بقيت العصبيات ملازمة لنا، باعتبار أن ديننا هو الأنقى وهو الأكثر ملاءمة للحياة، وتوافقاً مع الطبيعة البشرية، هذه جميعها مفاهيم خاطئة نشترك بها مع اليهود ومع النصارى، مع الهندوس وعبدة الأسلاف والطواطم، وأصحاب الديانات أو الأنظمة الدينية الغريبة علينا وعلى مجتمعاتنا. لقد كان هذا الشعور بأن ما نمتلكه هو الأفضل وهو الأصح وراء فكرة "أصحاب الفرقة الناجية" التي قادتنا فيما بعد وحسب تداعيات وتمريرات القياس إلى معتقدات أكثر خطورة أدت إلى تشظي الأديان أنفسها، وإلى تحولها إلى فرق ومدارس فقهية وكنائس وطوائف وهكذا تحولت المسيحية إلى كنائس ومن ثم إلى كنائس أصغر وكنائس فرعية، وكذا الحال مع اليهودية، إذ أنها الأخرى تقسمت إلى فرق وجماعات ونحل، وكذا الحال مع أديان صغيرة جداً ومحدودة تمكنت بفعل الجدل والهرطقة وتفاعلات عقد التفوق وعقد النقص والنقاء أن تنقسم ثم تنقسم على نحو أشبه بانقسامات وانشطارات تكاثر الأميبيا على نحو لانهائي.

بلى، نحن جميعاً مدعوون إلى أن نكن الاحترام للآخرين، بغض النظر عن معتقداتهم وعما يؤمنون به من نحل وأديان، وأن لا نضمر العداء لأحد، كي لا نعامل بنفس الطريقة، كما يحدث لآلاف المسلمين في مناطق شتى من العالم، حيث نحتج على ما يلاقونه من سوء معاملة وتمييز وربما احتقار، لذا علينا أن نترفع عن هذا المستوى الهابط من التحامل الذي تقودنا إليه العصبيات الدينية والاعتقادات أو المفاهيم الخاطئة التي غرست بدواخلنا حتى جعلتنا نعتقد بأننا أسمى من سوانا.

إن حوار الأديان لا يمكن أن يحجم بالطريقة التي أشرت إليها في أعلاه من خلال الترميز، كما أنه لا يمكن في ذات الحال أن يحجم من خلال المفهوم الذي يرفضه الغرب جملة وتفصيلاً، وهو مفهوم أن يمثل قادة دول معينون الأديان كل على حدة، خاصة وأن الغرب قد أعلن الطلاق بين الكنيسة (السلطة الدينية) والدولة (السلطة الدنيوية) منذ قرون، إذ لا يمكن لرئيس وزراء إيطاليا أن يدّعي بأنه يمثل الكنيسة الكاثوليكية، فلو كان قادراً على مثل هذا التمثيل، فبماذا ستكون الحاجة للبابا؟ كما لا يمكن لرئيس الكيان العبري الإدعاء بأنه يمثل اليهودية: فلو كان هو من يمثل هذا الدين، فماذا سيفعل كبار الربابنة و"الرابايات" و"الأحبار"؟ وتنطبق ذات الحال على الأديان الكبرى الأخرى في العالم.ومن منظور آخر، يمكن اعتبار "برلمان الأديان" الذي عقد على هامش معرض شيكاغو التجاري الدولي في القرن التاسع عشر محاولة لتحقيق شيء من الحوار بين الأديان، باعتبار تمثيل كل دين كبير من قبل واحد من كبار رجال الدين. وثانية، فإن هذا لم يكن حواراً بالمعنى الصحيح للكلمة لأن الهدف منه كان يتلخص في "عرض" المعتقدات الدينية المختلفة أمام "المتسوق" الأميركي.

إن حوارات الأديان، في حقيقة الحال، جارية على قدم وساق في الأواني الاجتماعية الكبيرة غير المقفلة من قبل دين واحد وغير المتعامية بدكتاتورية رجل دين واحد، هي حوارات تفاعلية جارية على نحو يومي من خلال التعايش وفصل الكنيسة عن الدولة في الدول الديمقراطية التي يكون فيها التعامل معك على أساس دينك أو عرقك أو طائفتك جريمة يحاسب عليها القانون.إن الأديان جميعاً بشرت بالحوار والتفاعل البنّاء، وليس بالقتل والتخريب والهدم. لذا هي لا تحتاج للحوار، إلاّ بقدر تعلق الأمر بما شاب منظوراتنا وطرائق تربيتنا من مفاهيم خاطئة مبتناة على التطرف والتحامل، التعصب والتجاهل، وبقدر تعلقه بظهور بثور التعصب على شكل جماعات إرهابية متعصبة سقطت في فخ تعيين نفسها قاضياً وحاكماً على مصائر الآخرين.

لم يخطر على بال أي من العظماء الذين بشروا بالأديان الكبرى في العالم أن عقائدهم أو من يمثلها ستجتمع يوماً في قاعة لأجل "الحوار" حيث تعقد الندوات وتقام الولائم على شرف حوار قد لا يتجاوز في فاعليته الحقيقية حدود البث الأثيري والتلفازي الذي نطلع عليه يومياً: فنعم لحوار الأديان؛ وكلا لتحجيم مديات الحوار وتحويرها درجة إضعافها وإفراغها من فاعليتها ومحتواها.

قراءة ثقافية في مدونات العمل السياسي

جمال ناجي

على الرغم من أن ربط السياسي بالثقافي ما زال موضوعا خلافيا ومثار جدل لم ينته الى الآن، الا أنهما احتفظا بعلاقات عضوية ورفاقية تم تسديد فواتيرها من حساباتهما المشتركة على مدى العقود الماضية، من دون اقتسام مكاسبها، بسبب من بنية السياسي العربي الذي يريد شركاء له في النضال حسب، أما حصاد هذا (النضال) فحكر على السياسي، هذا ما أثبتته التجارب التحررية والكفاحية العربية منذ أواسط القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

إن التفسير الثقافي والمعرفي لما أصاب الحركات والأطياف السياسية العربية من وهن خلال الأعوام الأخيرة يعد ضرورة في هذه الأيام، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن كل عمل سياسي أيا كان نوعه وشكله ومحدداته، إنما يقوم على بناءات ثقافية، على الرغم من إنكار غالبية السياسيين لهذه الحقيقة.على أي حال، يمكن تشخيص واقع التوجهات السياسية العربية الآن، على نحو لا يسر كثيراً من دون أن يعني هذا حكماً قاطعاً أو نهائياً.

فالراديكاليون تحولوا الى إصلاحيين بلا لون وبلا مشروع، بعد أن أنهكتهم وعورة المسالك المؤدية الى الحلول الجذرية، وبعد أن تيقنوا من أن تغيير العالم بالطريقة التي يريدون، غير ممكن.

الشيوعيون غادروا خنادقهم عقب انهيار القلاع السوفيتية، لكنهم لم يستيقظوا من ذهولهم الذي شل قدرتهم على الحركة والعمل وأربك إيمانهم بسلامة الحتمية التاريخية، ونجاعة (الإرهاب الثوري)، فضلاً عن بروز حالات من التشتت العقائدي بين صفوفهم اثر ذلك الانهيار المريع.

الماركسيون والاشتراكيون كانوا منذ البداية ابعد نظراً، إذ استثمروا مساحات الحركة الواسعة التي منحتها لهم ثياب الماركسية الفضفاضة، لذا لا عجب في ما نرى ونقرأ ونسمع من تنظيرات ومواقف سهلة الهضم، ومغطاة بغلالات تم تصميمها وإنتاجها في مصانع الاشتراكيين الأوروبيين،، لا عجب أيضاً اذا توقعنا قيام الماركسيين بتجميع صفوفهم من جديد، على خلفية التعديلات الممكنة التي تتطلبها المواكبة والمعاصرة.

الإسلاميون اضطروا منذ أعوام الى الانشغال بالبراهين التي تثبت عدم تورطهم في (موجة الإرهاب العالمي)، فضلاً عن ظهور أصوات في أوساطهم تنادي بالإصلاح الداخلي وتفهم المتغيرات المحلية والدولية، لكن ما يلفت النظر، أنهم لم يفرطوا بآلياتهم التاريخية المعتمدة في الانتشار واستقطاب إعداد كبيرة من الشبان والنساء والرجال، الامر الذي يضعهم على قائمة المرشحين للنمو والتكاثر تمهيدا لتحقيق مكاسب سياسية قد تتجاوز حدود التوقع.القوميون تعرضوا الى ضربة لم تكن قاصمة، تلك الضربة تمثلت في تفسخ البناءات السياسية على مستوى المؤسسات القومية، وجامعة الدول العربية، والقوى الشعبية العربية التي تبين أن مؤتمراتها لم تتمكن من تحريك مسيرة مؤثرة في أي من العواصم العربية ، فضلا عن الخلافات العميقة التي أدت الى أن تخلق أشكالاً من التمحور في أوساطها، لكن القومية تمكنت.الى حد ما. من امتصاص الصدمة بفضل الاستهداف متعدد الجنسية للشخصية العربية، إضافة الى تحرج الأنظمة العربية من التنكر العلني للقومية التي تمنحها قسطا من المشروعية أمام شعوبها.

الليبراليون لم يكن لهم حضور سياسي منظم فيما مضى، وعلى الرغم من تبعثرهم، الا أنهم قد يتمكنون.في حال تجمعهم والتقاء رموزهم.من تشكيل تيار واسع الانتشار، مستفيدين من شيوع مصطلحات (المجتمع المدني) وما رافقها من ممارسات مدنية أكثر تحرراً، شريطة التخلي عن ليبرالية القاعات والاحتفالات والمنافع الشخصية التي غالباً ما تتفشى في الجسد الليبرالي بسبب بنيته المصلحية، لكن على الرغم من ذلك، فأنهم من أقوى المرشحين لمنافسة الإسلاميين في الشارع السياسي العربي، اذا أخذنا بنظر الاعتبار إمكانية استقطابهم بعض القوى اليسارية والقومية التي قد تصطف الى جانبهم لمواجهة المد الديني، بدفع من النتائج والخلاصات الفكرية والمصلحية التي أرستها مسارات الأحداث والتحولات العميقة التي شهدها عالمنا منذ ابتداء تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

1. لا يزيد عدد كلمات المقالة على 007 كلمة.
2. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
3. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com

مدير التحرير رئيس القسم محرر الصفحة التصحيح القسم الفني